الأزمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها 1952-1955

م.م. رائد عباس فاضل الشمري

جامعة القادسية / كلية القانون

المقدمة:

لم تكن فكرة الحدود معروفة بشكل واضح بين عمان والمملكة العربية السعودية، وذلك لأنها لم تعرف اية حدود أدارية لتعيين الأقاليم والولايات ، ولم تعهد هذه الدول خطوطٍ للفصل فيما بينها، بل كانت القبائل تتنقل من مكان الى اخر دون اية موانع، كما أنَّ مصطلح الملكية كان محدوداً خاصةً في المدن الساحلية والواحات.

ونعزو سبب ذلك الى أن أمراء دول الخليج العربي والجزيرة العربية لم يولو مسألة الحدود اية اهمية تذكر، فلم يكن هناك مبدأ ثابت لتقرير السيادة، فتارةٍ تقرر على اساس إعلان الولاء المطلق لزعيم القبيلة، وتارةٍ أخرى تستند على اساس التبعية المذهبية.وفي بعض الأحيان، تقرر على أساس الملكية العقارية.

ولم تكن القبائل تعترف بالحدود، اذ كان لكل قبيلة منطقة تقليدية تقطن بها لم يكن لها حدودٍ ثابتة وواضحة، يرجع السبب في عدم استقرار الحدود في المناطق العربية الى عبث القبائل البدوية وعدم احترامها وصيانتها لها، ولاسيما وان النظام القبلي كان لايعترف بالسيادة الاقليمية وانما بالسيادة القبلية والولاء القبلي.

وبما أن اغلب قضايا الحدود كانت تقوم على الجوانب الأجتماعية والتراثية تبعاً لرغبة كل دولة في امتلاك المزيد من الأراضي، إلا إنَّ البعد الدولي لهذه المشكلة اخذ يتفاقم مع ازدياد أهمية النفط في الأسواق العالميـة.

البحـث:

تعد مشكلة الحدود الدولية من المشاكل الرئيسية التي كانت ومازالت تقلق السلام العالمي، وتؤدي الى اثارة النزاعات والحروب، وقد برزت بصورة جدية بين الدول العربية بمجرد التوقيع على امتيازات النفط في الثلاثينيات من القرن الماضي، وقبل هذا التاريخ لم تكن السيادة الإقليمية معروفة لهؤلاء الحكام بمعناها السياسي، وكانوا يكتفون بالحصول على ولاء شيوخ القبائل، حتى أن الحدود الجغرافية المبنية على خطوط معينة لم تؤخذ بنظر الاعتبار[1].

وعندما اشتدت المنافسة بين الشركات البريطانية والأمريكية على الخليج العربي بعد اكتشاف النفط في عمان والمملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية، ظهرت مشاكل الحدود الدولية وكيفية تحديدها لتوسيع مناطق الامتيازات من جهة، وحل المشاكل التي واجهت الشركات المنقبة عن النفط من جهةٍ اخرى، ولعل ابرز هذه المشاكل هي مشكلة شيوخ القبائل وتدخلاتهم، وذلك لأن الشركات تعاملت مع الحكام فقط واستبعدت الاطراف الاخرى الممثلة بهم، مما خلق منازعات بين الطرفين أسهمت في عرقلة عمليات التنقيب عن النفط في المنطقة[2].فضلاً عن المشكلة التي حصلت بين شركة ارامكو صاحبة الأمتياز في أراضي المملكة العربية السعودية وشركة نفط العراق[3]، صاحبة الامتياز في عمان وإمارات الساحل وقطر، فقد قامت الأخيرة بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط مع سلطان مسقط سعيد بن تيمور وشيوخ الإمارات تغطي أغلب المناطق المحيطة بواحة البريمي، مما اثأر خلافاً بين الدول التي ادعت بأحقية امتلاكها لقرى الواحة[4].

وهذا يدل على ان واحة البريمي غير واضحة الحدود شأنها شأن معظم اجزاء الجزيرة العربية، فقد تألفت من ست قرى تقع في منطقة الظاهرة وسط الصحراء، وتكونت من اثنتى عشر قرية ثلاث منها تابعة لعمان، وأهمها قرية البريمي التي اصبح اسمها يطلق على مجمل الواحة والتي تقع على مسافة 90 ميلاً جنوب شرق مدينة ابو ظبي الواقعة على ساحل الهدنة في النهاية الشمالية لجبل حفيت على بعد اميال من المنحدرات الرئيسية لمدينة حجر[5].فضلاً عن قريتي حماسا وصعرا[6]، اما القرى التسع الأخرى فهي، العين، المويجعي، المعترض، الجيمي، القطارة، الهيلي، المسعودي، الجاهلي، مزيجب[7]، فهي تابعة لابو ظبي[8].

وتقع هذه القرى في دائرة تبلغ نحو 1.985كم2، ويقع مركز هذه الدائرة في بلدة البريمي على خط العرض الشمالي (24) ˚ ، وخط الطول الشرقي (53) ، ويبلغ قطر الدائرة حوالي 25كم2[9].

ومن بين الظواهر الجغرافية البارزة فيها هي، الطرف الشمالي لمرتفعات جبل حفيت الصخرية المتشعبة التي يبلغ علوها أكثر من 1.500 م عن سطح البحر[10]، فضلاً عن عدد من القصور التي تتناثر في الواحة والتي تحمل كل منها صفة تاريخية تُجعلها رمزاً، وهي قصر الصبارة، وقصر الخندق، وقصر الهيلي[11].

اما سكان هذه القرى فهم ينتمون الى عدد من القبائل التي تعود اصولها الى حكام المنطقة، ويؤلف افراد قبيلة الظواهر[12] العنصر الاساسي بين سكان القرى التابعة لأبو ظبي، اما القسم الثاني الخاضع لسلطان عمان من البريمي، فنجد ان قبيلة آل النعيم العمانية اكبر القبائل فيها تتولى ادارة ذلك القسم ، وقد سيطرت قبائل النعيم العمانية على عدد من القرى ابرزها:

اولا: البريمي: تقع هذه المدينة في مركز الواحة، وقد سكنها آل بو خريبان من النعيم اوكلت السلطة المحلية فيها الى صقر بن سلطان آل بوخريبان[13].

ثانياً: حماسا: بالرغم من انها تشكل ربع مدينة البريمي، الا انها عُدَّت مستوطنة منفصلة تنتمي الى البوشامس من النعيم وهي تحت سلطة الرشيد بن احمد بن شامس.

ثالثاً: سارة: وتقع باتجاه الشرق، وهي ايضاً تنتمي الى مدينة البريمي وتقع ضمن سلطة صقر بن سلطان، وينتمي سكانها الى آل بو خريبان من النعيم والبوشامس وبني قتيبان وبني كعب[14].

خضعت هذه القبائل مع الظواهر الى حكم الوهابيين في نجد بين عامي 1800- 1869، ثم اصبح لشيوخ البو فلاح في ابو ظبي بعض الأراضي والممتلكات في الواحة، فضلاً عن هذه القبائل هناك بطون اخرى مثل بني ياس والعوامر والمناصير....الخ[15].

وبالنسبة لأهمية هذه المنطقة، فقد كان لموقعها الجغرافي أثر كبير في جعلها نقطة مركزية لكثير من طرق السفر من الجهة الشرقية التي تمر بها القوافل التجارية إلى موانئ صحار ومسقط على بحر العرب وخليج عمان ومشيخات الساحل العماني وداخلية نجد ، شارك سكانها في عمليات النقل التجاري وحصلوا على إرباحٍ وفيرة[16].

وقبل اكتشاف النفط مارس سكان هذه القرى الزراعة سواء كانت موسمية ام دائمية، فطبيعة التربة الخصبة والتكوين الترابي لها وقرب الاراضي من مصادر المياه في جبل حفيت الذي يمتد مع جبال عمان وفر الظروف الملائمة لنجاحها، فضلاً عن الرعي الذي اعتاد البدو على ممارستهِ عندما ينبت العشب في الصحراء المحيطة بالواحة،تلك ابرز مقومات الاقتصاد السكاني لقرى الواحة والذي حددتهُ الظروف الطبيعية والبشرية المحيطة بها[17].

أما بالنسبة لمشكلة هذه المنطقة، فقد أشغلت هذه القضية الرأي العام العالمي، وذلك لانها كانت تمثل نقطة خلاف بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا التي كانت تعد نفسها ممثلاً للمشيخات العربية الممثلة بعمان وأبو ظبي، فالأهمية الإستراتيجية لهذه الواحة كانت سببٍ في إثارة الأطراف المتنازعة[18].ولم يكن حكام المنطقة في السابق يميلون إلى الاهتمام بالحدود، ولكن عند اكتشاف النفط فيها اضطرب الاقتصاد التقليدي لهذهِ البلاد وجاراتها في الجنوب[19].

ترتب على هذا الأمر تغيير الحياة القبلية في تلك الصحارى نتيجةٍ لهجرة أبناء القبائل للعمل في حقول النفط، وهكذا فأن اكتشاف النفط، فضلاً عن الموقع الإستراتيجي المهم لهذهِ المنطقة جعلها مثار نزاع بين عمان والمملكة العربية السعودية[20].

بدأ الاهتمام السعودي بواحة البريمي منذ عام 1800، وحتى عام 1952 فأن الحكومة السعودية اعدت هذا الجزء من الجزيرة العربية من ممتلكاتها، مما يؤكد مدى اهتمامهم بهذا الجزء الجنوبي من المنطقة وربطِه بمصالحهم الاقتصادية مستقبلاً[21].

أهتمت عمان باثبات ملكيتها للواحة ايضاً واستندت في ادعاءاتها الى الممارسة العملية في حكم اجزاء من الواحة منذ قرون طويلة، وإن اضطرت احياناً الى تجميد سيادتها عليها بسبب مشاكلها الداخلية[22]، او بسبب الهيمنة السعودية عليها أحياناً أخرى[23].

ومما اثار حفيظة هذا النزاع شركات النفط البريطانية والأمريكية من اجل التنافس في استثمار تلك الأراضي، مما جعل موضوع رسم الحدود وتخطيطها عقبة ليست بالامر السهل، ولاسيما عندما يكون للسعودية مطالب إقليمية في الواحة اعلنتها بشكل حقوق استندت في تأكيدها الى وثائق تاريخية[24].

وعلى اثر إخفاق المفاوضات في مؤتمري لندن والدمام كانون الثاني وشباط 1952، بين كل من المملكة العربية السعودية وبريطانيا ممثلة عن المشيخات العربية، إصر الجانب السعودي على إحقيتهِ في منطقة البريمي، وهذا الأمر أدى إلى تأزم الموقف حيث وصلت مسألة الحدود ذروة خطورتها في تموز 1952[25].

تجدد الصدام بين كل من عمان والمملكة العربية السعودية التي حاولت احتلال الواحة مرات عدة ، في الوقت الذي كان الوضع الداخلي في عمان غير مستقرٍ وكان نتيجة حتمية للأوضاع المضطربة، وفي خضم تلك الظروف حاولت شركات النفط البريطانية اجراء تحركات كان الهدف منها إغراء شيوخ النعيم بالأموال للسماح لهم بالتنقيب عن النفط في أراضيهم[26].إلا إن تلك القبائل رفضت التعاون معهم، الامر الذي دفع سلطان مسقط وعمان إلى إرسال وزيره احمد بن ابراهيم لكي يقنعهم بضرورة السماح بدخول تلك الشركات الى المنطقة، وفي حال اصرارهم على الرفض فأنه سوف يقوم باستعمال القوة لاجلائهم عن الواحة، مما دفع شيخ النعيم راشد بن احمد الشامس الى طلب المساعدة من الملك عبد العزيز بن سعود[27].

الامر الذي حمل الحكومة السعودية أن تقدم مذكرة احتجاج في 29 آذار 1952 الى السفارة البريطانية في جدة منتقدة تلك الأعمال، ورافضة للتدخل البريطاني في مشيخات الساحل العماني والبريمي[28].

هذا الاحتجاج أكد على عدم اعترافهم بنفوذ سلطان مسقط سعيد بن تيمور والشيوخ المهادنين على البريمي، وماجاورها من أقاليم تقع خارج ساحل عمان، كما وان الحكومة السعودية أبلغت شيوخ البريمي الذين اعترفوا بالولاء للملك عبد العزيز بن سعود بأنها لاتعترف بأي سيادة عليهم من قبل شيوخ الساحل العماني[29].

وفي السياق نفسه، كررت السعودية احتجاجها في مذكرة ثانية أرسلتها في آيار من العام نفسِه كانت تحمل نفس المضامين، وبالوقت نفسه مارست سياسة مفادها التقرب من شيوخ المنطقة، مستغلة فرصة اضطراب الأوضاع الداخلية ،واستياء البعض منهم بسبب عدم توزيع ثروات النفط عليهم، ووعدتهم بإرسال قوة من اجل اخضاع البريمي وضمها لسلطتهم وسلطة الحكومة السعودية[30].وفي خطوة لتثبيت موقفها، قامت بارسال مبعوثها تركي بن عطيشان[31] في 31 آب 1952 الى البريمي ليتولى مهامهُ كأمير تمهيداً لاحتلالها، وأرسلت معه هيئة مدنية كان يتراوح عددها ثلاثين شخصاً.الامر

الذي دفع الحكومة البريطانية إرسال مذكرة احتجاج الى المسؤولين في المملكة العربية السعودية بتاريخ 14 أيلول 1952 تعارض فيها إرسال تركي بن عطشان إلى الأراضي التي يتم التنقيب فيها عن النفط من الشركات البريطانية، وعدت هذا الأمر خرقاً للقيود والاتفاقيات المبرمة بينهما، مشيرين إلى أن قسماً من الأراضي تعود ملكيتها إلى عمان، مما خول بريطانيا مهمة الأحتجاج نيابةٍ عن السلطان سعيد بن تيمور[32].

جاء رد الحكومة السعودية بتاريخ 17 أيلول 1952 بأن الحكومة البريطانية لاتملك اية صفة لها في البريمي، كما وأن سياسة التدخل البريطاني في المنطقة، هي التي دفعت الحكومة السعودية الى تأكيد وجودها، مشيرةٍ الى ان شروط معاهدة لندن لاتمتد الى منطقة البريمي وانما تنطبق على شركات النفط وقوات ساحل الصلح فقط، وليس على الموظفين السعوديين الالتزام بها[33].

سارع كل من سعيد بن تيمور والإمام محمد بن عبد الله الخليلي الى توفير قوة كافية لردع القوات العسكرية السعودية في البريمي، وتعاون الطرفان من اجل تكوين جيش موحد في صحار[34].

يتضح مما سبق، ان السلطان مع قوات الإمام الخليلي تحالفا للوقوف بوجه منافس مشترك الا وهو المملكة العربية السعودية التي كانت غايتها الاستيلاء على البريمي، وبالتأكيد فهذه المنطقة تهم مصالح الطرفين، نظراً لامتلاكها منابع نفط غزيرة.

وعلى الرغم من الاحتجاج الذي قدمتهُ بريطانيا ضد الوجود السعودي بالمنطقة، الا ان الاخيرة سارعت الى تعزيز قواتها لانها كانت تعد البريمي جُزْأً من أراضيها، كما وان سكان تلك المنطقة يدينون بالولاء لملكها[35].

وبناء على ذلك، ردت بريطانيا في 24 أيلول 1952 وأعلنت بأن سلطان مسقط وعمان يَعدّ واحة البريمي تابعة لإراضيه، وقد كان ذلك الامر بطبيعة الحال ايذاناً ببدء الحركات العسكرية في المنطقة، فقد قام سلاح الجو البريطاني باستعراض قواتهِ مستخدماً طائراتهِ التي اخذت تلوح في الافق، كما قاموا بتوزيع الأسلحة والمعدات على القبائل بغية اعدادهم للدفاع عن المنطقة[36].

اتبعت الحكومة السعودية أسلوباً مغايراً للأسلوب البريطاني، فقد عملت على مهادنة القبائل واستخدام الرشوة بغية كسب تأييدهم وحثهم على موالاتهم، مما دفع الجانب البريطاني إلى إرسال مفارز من قوات عمان المشتركة الى

قريتي العين والقطارة، كما وألقت الطائرات البريطانية رسائل من سلطان مسقط وعمان تشجع مؤيديهِ على معارضة الوجود السعودي[37].

وعلى اثر تمادي القوات البريطانية في تهيئة العمليات العسكرية للتقدم صوب الواحة، ووصول قوات ساحل عمان وعدن وبعض الجماعات المسلحة غير النظامية التي تعمل في خدمة حاكم ابو ظبي وسلطان مسقط، فضلاً عن الحصار الذي فرضته السلطات البريطانية ضد تركي بن عطيشان وجماعته، وتخلي بعض القبائل في صحار والبريمي عن ولائها للحكومة السعودية بعد أن أبدت مساندتها [38].

بادر الجانب السعودي الى ارسال مذكرة في 9تشرين الاول 1952 من سفارتهِ في لندن الى وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدنAnthony Eden[39] ابدت فيها احتجاجها عن الموقف البريطاني، واعدت هذا العمل عدواناً على الأسرة الحاكمة، وفي المقابل هدد الجانب السعودي باللجوء إلى مجلس الأمن للدفاع عن حقوق المملكة في جزيرة البريمي[40].

وفي ضوء ذلك، ابدى وزير الخارجية البريطاني رغبة حكومتهِ بالتوقف عن ممارسات السلاح الجوي، واستعدادهم لسحب القوات المسلحة في حال سحب القوات السعودية من البريمي، إلا أنهم رفضوا التخلي عن حقوقهم في المنطقة[41].

الامر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى إرسال مذكرة بتاريخ 13 تشرين الاول 1952 الى الحكومة السعودية اعدت فيها أراضي البريمي ملكاً لحكومات المنطقة، رافضةٍ الاعتراف بمطالبهم مؤكدة رغبتها في التوصل الى حل القضية بالطرق السلمية[42].وفي محاولة من الجانب الامريكي لإيجاد حل للقضية، قدم السفير الامريكي في جدة المستر ريموند هير Raymond Hare[43] مقترحات وصفها بانها شخصية تتلخص:

أ.ان يرفع البريطانيون القيود والعقوبات التي وضعوها، كالتحليق على علو منخفض فوق البريمي، ووقف إمدادات الأرزاق للجانب السعودي، وتحديد التنقلات العادية، وعلى السعوديين ان يكفوا الأعمال الأستفزازية وتعود الحياة كما كانت في البريمي.

ب.يبقى الطرفان في البريمي في الوقت الحاضر، ويحتفظ كل منهما بمركزهِ الحالي.

جـ.استئناف المفاوضات بين الطرفين فوراً لحل المشكلة[44].

بادر الجانب السعودي إلى إرسال هذِه المقترحات حرفياً في مذكرة بتاريخ 15 تشرين الأول 1952 إلى الجانب البريطاني، الذي قبل من حيث المبدأ هذه المقترحات على ان يتم العمل بها ريثما تناقش القضية[45].ويبدو أن هذِه المبادرة كانت بداية لسلسلة من الإجتماعات في الدمام ولندن، بين السفير البريطاني بلهام Belheam الذي مثل مصالح مسقط وأبو ظبي، والأمير فيصل بن عبد العزيز، دارت مناقشات طويلة حاولت بريطانيا أن تحصرها في واحة البريمي فقط، بينما رغبت الحكومة السعودية ان تشمل منطقة البريمي وما جاورها من اجل ضَمانَ حماية مصالحها وحقوقها[46].

وبناء على تلك المناقشات، عقدت اتفاقية في مدينة الرياض بتاريخ 20 تشرين الثاني 1952 سميت بـ(اتفاقية التوقف) بين الأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز والسفير البريطاني بلهام بغية تسوية المشكلة، وافق الطرفان على المقترحات ذاتها التي سبق وان اقترحها السفير الاميريكي [47].

اضيفت بعض النقاط التفسيرية الى بنود الاتفاقية ومنها :

اولا: تظل الأطراف الموجودة حالياً في البريمي بحالتها الراهنة، ولا يجوز إرسال تعزيزات إليها من أية طرف كان.

ثانياً: يتوقف طيران السلاح الجوي الملكي فوق البريمي، وكافة المناورات التهديدية التي تقوم بها اي من القوات الحربية.

ثالثاً: عدم فرض قيود على إرسال المؤن العادية غير الحربية للجماعات الموجودة في البريمي.

رابعاً: هذا الاتفاق لن يؤثر على ادعاءات جميع الأطراف التي ستعقد بشأنها مفاوضات للوصول الى حل نهائي للمشكلة.

حامساً: خولت حكومة بريطانيا بأن تذكر بالنيابة عن سلطان مسقط وعمان بأنه موافق تماماً ومرتبط باتفاقية التوقف.

سادساً: تبذل جميع الاطراف كل جهد لتفادي خرق نص الأتفاقية[48].

وبناء على ذلك، تعهد الجانبان الألتزام بنصوص الاتفاقية، كما طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سلطان عمان سحب قواتهِ وحل جيشُه القبلي، ولم يمر وقت طويل على هذا التعهد حتى بدأت الخلافات تظهر من جديد بين المملكة العربية السعودية وعمان بسبب التجاوزات التي حصلت بين الجانبين[49].ابدت الحكومة البريطانية تخوفها من احتمال نشوب احتكاك بين السلطان سعيد بن تيمور وحكومة الملك عبد العزيز بن سعود، لذلك حاولت فتح باب المفاوضات من جديد[50].

ويظهر انَ الحكومة السعودية كانت مقتنعة بشرعية مطالبها في قرى الواحة، كما ان الحكومة البريطانية اعدت مطالب سلطان مسقط عادلة وتتركز على حقائق تاريخية كاملة، وفي خضم الاختلاف في وجهات النظر حول وضع الحدود السعودية-العمانية، اقتراح الجانب البريطاني عرض هذه القضية على تحكيم اشخاص محايدين يتفق عليهم[51]، وفي حال موافقة الحكومة السعودية على هذا المقترح فان الحكومة البريطانية مستعدة للتباحث في هذا الموضوع[52].

كررت الحكومة السعودية اثناء المناقشات ،مقترحها السابق، والقاضي بتكوين لجنة ثلاثية لتقوم باستفتاء في منطقة البريمي وما جاورها من اجل تقرير حدود تلك المنطقة على ضوء نتيجة الاستفتاء، إلا إنَّ وزارة الخارجية البريطانية اكدت بأنها لن توافق على اجراء الاستفتاء[53]، كانت أهم الأسباب التي دفعتها للرفض هي:

اولاً: ان اي قرار مبني على الاستفتاء لن يأخذ بعين الأعتبار الحقائق التاريخية.

ثانياً: ان سبب حضور الموظف السعودي الى واحة البريمي هو كسب تأييد سكان المنطقة الى جانب المملكة العربية السعودية، ولذلك فأن مبدأ الاستفتاء مبني على اساس غير سليم.

ثالثاً: ان مسألة الحدود يجب ان تعالج كموضوع واحد ووحدة كاملة[54].

وبناء على ذلك، رفض المقترح السعودي بالاستفتاء، وعلى اثر الرفض عمدت الحكومة السعودية على نقض اتفاقية التوقف، واوعزت الى ممثلها تركي بن عطيشان ان يقوم بتجنيد بعض شيوخ القبائل من مشيخات الساحل العماني وإغرائهم بالأموال من اجل مساعدتهم في اقناع اهالي البريمي وماجاورها لتأييد الحكومة السعودية، مما يناقض ماجاء في اتفاقية التوقف[55].

وفي ضوء تلك التجاوزات، أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج في 8 كانون الثاني 1952 إلى الجانب السعودي ، أشارت فيها إلى أن الممثل السعودي مارس جهوداً للتأثير على ولاء شيوخ البريمي ومنهم الشيخ صقر بن سلطان، وقام بارسال هدايا قيمة لكسب تأيدهم [56].

اكد الجانب السعودي بأن بريطانيا قامت ايضاً بخرق الاتفاقية، وذلك عندما ارسلت ضباط بريطانيين برفقة عدد من الجنود المسلحين الى البريمي

وحاولت التأثير على صقر بن سلطان ليقوم بزيارة الى مسقط بغية كسب تأييده الى جانبهم[57]، وهذا بالتأكيد يناقض نصوص اتفاقية التوقف، وطالبت بدورها تنفيذ ماجاء بالفقرة (و) [58] من المادة الثالثة[59].

استمرت الأتهامات بين الجانبين حول خرق الاتفاقية المعقودة بينهما، وقد صرح انطوني ايدن أمام مجلس العموم البريطاني بأن وجهة النظر البريطانية تتلخص في المحافظة على حقوق مسقط وعمان والمشيخات الواقعة تحت حمايتها والدفاع عنها في حال استنجادهم ببريطانيا[60].لأن الحكومة السعودية قامت بخرق اتفاقيتي لندن والتوقف، ومن ابرز الادلة على ذلك:

اولاً: ان قوة تحمل العلم السعودي قامت بالهجوم على قوات (الليفي) العمانية في وادي القعر، وهذه المنطقة لم تحصل بها مطالبة سعودية سابقة اي ان الحكومة السعودية لم تدعي بملكيتها سابقاً.

ثانياً: ان الجانب السعودي اخذ بتوزيع منشورات بالمنطقة ادعى فيها باعتراف الحكومة البريطانية بالمطالب السعودية والتي تخص المناطق العائدة الى عمان والاراضي الواقعة تحت الحماية البريطانية، كما اكدت على ان جميع أهالي عمان يكنون الولاء للملك عبد العزيز بن سعود[61].

ثالثاً: ان الحكومة السعودية ارسلت قوة مؤلفة من اربعين شخص الى منطقة ابو ظبي، وبالتحديد منطقة طريف البعيدة عن المناطق التي طالبت بها، توجهت هذه القوة بعد ذلك الى البريمي ومنها الى الاراضي السعودية، وهذا الامر يَعدّ مخالفة صريحة لاتفاقيتي لندن والتوقف[62].

وبناء على ذلك، فأن الحكومة البريطانية مخولة بالنيابة عن سلطان مسقط وعمان سعيد بن تيمور ان تحافظ على حقوقِه، وبما انها تَعدّ مسألة الحدود امراً ضرورياً، لذلك فأنها تعيد اقتراحها في مسألة التحكيم[63].إلا إن الحكومة السعودية كانت مصرة على الرفض، الامر الذي اقنع بريطانيا بضرورة انهاء اتفاقية التوقف، وفي نيسان عام 1953 صرح سلوين لويدSelwyn Lioyd[64]، وزير الدولة البريطاني أمام مجلس العموم بإنهاء العمل بالاتفاقيتين المعقودتين مع الحكومة السعودية[65].

ابلغ السفير البريطاني بلهام في جدة الجانب السعودي بقرار الحكومة البريطانية، ولم يكتفوا بهذا الإجراء، بل سارعوا الى اتخاذ بعض التدابير التي تعمل على ايقاف التجاوزات السعودية، واصدروا أوامر الى قوات ساحل عمان لمحاصرة قرية حماسا[66]، في البريمي[67]، وقاموا

بتأسيس ستة عشر مركزاً بريطانياً في منطقة البريمي والجواء وسبخة، وأوعزت إلى شركات النفط البريطانية بإطلاق يدها في التنقيب بسائر المناطق المختلف عليها، وهذا يعني رفع الحظر المفروض على الشركات، التي بادرت بدورها إلى استغلال الفرصة والقيام بعمليات التنقيب في الأراضي المحظورة[68].

إزاء هذا الحصار المفروض كان موقف المملكة العربية السعودية غير متوقع، وذلك لأنها لم تقم بأي حركة مضادة لمناورات بريطانيا العسكرية، وكانت غايتها من هذا الموقف المتسامح إجراء مباحثات مع السفير البريطاني، وتقديم مقترحات تجمع بين التحكيم والاستفتاء بشرط انسحاب القوات الداخلة الى المنطقة وعودة اتفاقية التوقف، ولكن الجانب البريطاني رفض هذِه المقترحات واستمر بفرض الحصار[69].

يتضح مما سبق، أن الخلاف بين كل من الطرفين اخذ يتسع نتيجة لإصرار كل طرف على موقفِه، فالحكومة السعودية مصرة على الاستفتاء من أجل ضمان الحق الشرعي للقبائل في تقريرها مصيرها، بعد ان ضمنت تأييد البعض منها إلى جانبهم، اما بريطانيا فهي مصرة على اقتراح التحكيم لضمان الحقوق التاريخية للمناطق التي تحت حمايتها.

استمر تأزم الوضع بين الطرفين، الى ان تدخلت الولايات المتحدة في الموضوع وأدت دور الوسيط في حل الخلافات، ولكنها بنفس الوقت حاولت جاهدة المحافظة على علاقاتها مع المملكة العربية السعودية نظراً للمصالح المشتركة التي تربط شركات النفط الامريكية معها[70].

وبناء على ذلك، قدم السفير الامريكي عدة مقترحات تمهيداً لاجراء مباحثات بين الطرفين، وفي البدء اجريت محادثات في الرياض بين كل من الشيخ يوسف ياسين ممثلاً عن المملكة العربية السعودية والسفير البريطاني بلهام[71].

وخلال المدة مابين 19 نيسان الى 31 آيار 1953،وضعت الأسس الأولى لاتفاقية التحكيم، على الرغم من الصعوبات التي واجهت المباحثات ومنها، اصرار الجانب السعودي على المساواة بين القوتين العسكريتين في البريمي واعادة التمسك باتفاقيتي لندن والتوقف[72].والمطالبة بتحديد منطقة البريمي لتشمل جميع القرى والجماعات القبلية التي تربطها اواصر قرابة ومصالح مشتركة بالمملكة، ووقف جميع عمليات التنقيب عن النفط بالمناطق المتنازع عليها إلا أن يتم تقرير مصير تلك المناطق[73].أما فيما يخص مسألة

القوة العسكرية تقرر اجراء انسحاب عام، اما فيما يتعلق بعمليات التنقيب عن النفط، فقد اصر الجانب البريطاني على استمرار نشاط الشركات، لأن امتيازات تلك المناطق سبقت الادعاءات التي قدمتها المملكة العربية السعودية[74].

توصل الطرفان في 3 تموز 1953 الى اتفاق يقضي باحالة قضية الحدود وقضية السيادة على واحة البريمي الى لجنة تحكيم خماسية بعد الاتفاق بين الطرفين على الأسس والحقائق التي يسير عليها التحكيم[75].

وفي ضوء ذلك ، جرى تبادل مذكرتي التحكيم بين الامير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية والسفير البريطاني بلهام بالنيابة عن سلطان عمان سعيد بن تيمور في 30 تموز 1953 ويمكن تلخيص ابرز ماجاء فيها:

- يتعين تشكيل محكمة مستقلة غير متحيزة للتحكيم على ان تقرر:

أولاً: تعين الحدود المشتركة بين السعودية وابو ظبي ضمن الخط الذي طالبت به السعودية سنة 1949 والخط الذي تقدمت به سنة 1952، وتحديد السيادة على المنطقة ضمن دائرة يكون مركزها في قرية البريمي ومدارها يمر عبر نقطة التقاطع بخط عرض 25.24˚ شمالاً وخط طول 36.55˚ شرقاً، اي عن طريق النقطة التي تنتهي عند خط الحدود السعودي عام 1949.

ثانياً: تقرر أن تتألف المحكمة من خمسة أعضاء على أن تختار كل من السعودية وبريطانيا عضواً واحداً، ويتم اختيار الثلاثة الباقين الذين سيتولى احدهم رئاسة المحكمة من بين سياسيين لاينتمي احدهم الى اي من الطرفين، وتتولى هذه المحكمة الأخذ بنظر الاعتبار عند مزاولتها عملها كل الاعتبارات القانونية، على اساس مبدأ التكافؤ بين الطرفين من خلال مايقدمه الطرفان من ادعاءات او ما تكشفه الحقائق[76].

وتأخذ بنظر الأعتبار اهم المسائل المتعلقة بالنزاع والتي ابرزها :

أ.الحقائق التاريخية المتعلقة بالحكام المعنيين واجدادهم.

ب.الولاء التقليدي لسكان المناطق المعنية.

ج.التنظيم القبلي وطريقة حياة سكان المنطقة.

د.ممارسة السلطة وغيرها من النشاطات.

هـ.اية اعتبارات اخرى يقدمها كل من الطرفين[77].

ثالثاً: خلال ستة اشهر من المدة التي يحددها رئيس المحكمة، على الطرفين أن يقدما في وقت واحد مذكرتين تبين وجهات نظرهما، في

مسألة الاراضي والحدود المتنازع عليها على ان يقدم كل طرف ردُه على مذكرة الطرف الاخر.

رابعاً: بعد الانتهاء من المرافعات التحريرية، تستمع المحكمة إلى دفاع الطرفان شفهياً، كما سيكون من حق المحكمة استدعاء الشهود وإجراء تحقيقات في مناطق النزاع، وسيكون حكمها ملزماً للطرفان دون ان يكون لهما حق في استئناف التحكيم[78].

رافقت تلك المراسلات بعض الشروط التي أوجب الطرفان في المناطق المتنازع عليها الألتزام بها واهمها:

أ. انسحاب تركي بن عطيشان من منطقة البريمي الى الأراضي غير المتنازع عليها، وايضا انسحاب قوات ساحل الصلح العماني والقوات الاخرى الى دول الساحل، اما القوات المحلية فقد تقرر حلها.

ب. وضع قوة عسكرية صغيرة يسهم فيها كل طرف بخمسين رجلاً في منطقة البريمي، وتقتصر مهمة هذه القوة على حفظ الأمن والسلام بين القبائل، ولاتتدخل في الشؤون الداخلية والإدارية والسياسية للقبائل[79].

جـ. تتوقف كل عمليات التنقيب عن النفط في منطقة البريمي خلال مدة التحكيم، ولايسمح لها الا في المناطق الواقعة بين خط عام 1949 السعودي، وخط عام 1952 الذي تقدمت به ابو ظبي، ومعنى ذلك استمرار شركة بترول ساحل عمان المحدودة وشركة دارسي في الحصول على امتيازاتها في الشمال من المنطقة ذاتها، وليس في المقصود الأضرار بامتيازات شركة أرامكو إلى الجنوب من المنطقة لأنهُ سوف يتم التفاوض بالحقوق الأمتيازية الخاصة بالشركات النفطية في الوقت المناسب[80].

تنفيذاً لنصوص الاتفاقية انسحبت قوات تركي بن عطيشان من واحة البريمي في 13 اب 1954 وحلت محلها قوة عسكرية متكونة من 15 رجلاً، كما انتقلت قوات مشاة ساحل عمان وعسكرت في مكان بعيد عن البريمي[81].

وفي ضوء الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والسعودية، عينت الاخيرة يوسف ياسين ممثلاً عنها في لجنة التحكيم، اما الحكومة البريطانية فقد عينت بريد بولاردBreaed Pollarod سفيرها السابق في طهران واحد المتخصصين في شؤون الشرق الاوسط، اجتمع الممثلان في المانيا، واتفقا على اختيار الممثلين الثلاثة الآخرين من دول بلجيكا وباكستان وكوبا[82].

وبناء على ذلك، تم اختيار الدكتور شارل فيشرCharles Fisher المحامي البلجيكي والقاضي في محكمة لاهاي الدولية رئيساً للمحكمة، واختير

الدكتور محمد حسن الباكستاني والدكتور برستون ديهيجو Pretestion Deheju الكوبي عضوين محايدين للهيئة، وانتدبت الحكومة السعودية عبد الرحمن عزام[83] الأمين الاسبق للجامعة العربية وكيلاً أمام الهيئة، تقرر أن يعقد أول اجتماع للمحكمة في مدينة نيس في 22 آب 1955، واتفق الطرفان على أن يعقد اجتماعهما الثاني في جنيف[84].

عقد الاجتماع في 11 أيلول 1955، حاول كل من الطرفان استغلال فرصة التحكيم من اجل تقوية نفوذهما في البريمي، وقدما ادعاءتهما الخاصة بحقوق السيادة الى هيئة التحكيم من خلال وثائق خاصة، فالمذكرة السعودية شملت ثلاثة اجزاء حملت عنوان (التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وابو ظبي والمملكة العربية السعودية[85]، وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية[86] واستندت اهمية هذه المذكرة الــى ثلاثة عوامل:

الأول: ان القبائل التي تسكن المناطق المتنازع عليها موالية للسعودية، كـ آل مرة والمناصير والعوامر والمناهيل والمزاريع وآل راشد والدروع والظواهر وبنو كعب وكلهم موالين للحكومة السعودية الا عدد قليل من البدو يظهرون الولاء لمسقط وأبو ظبي[87].

الثاني: أن السعودية تملك هذه المنطقة من عام 1790 حتى عام 1955.

الثالث: أن السعودية تجمع وبانتظام الزكاة من قبائل هذه المنطقة، وهذا دليل على حيوية الحكومة السعودية في الإشراف على قبائلها، واستمرار هذه القبائل في ولائها لهم[88].

اما المذكرة البريطانية التي قدمت الى هيئة التحكيم[89]، فكانت تحمل مطالب عمان وابو ظبي في واحة البريمي، وعند اطلاع اعضاء لجنة التحكيم على المذكرتين السعودية والبريطانية وجهت انتقادات كثيرة لهما، فالمذكرة السعودية والوثائق التي قدمتها الى هيئة التحكيم تعمدت حذف الكثير من الحقائق، فبالنسبة لوثائق الزكاة معظمها كان لقبائل لاتعيش اصلاً في المناطق المتنازع عليها ولم يكن لها دراية في الموضوع[90].كما وان المذكرة السعودية لم تميز بين الجزية والزكاة، حيث ان بعض الامارات كانت تدفع الجزية وهذا لايعني حق السيادة، ولايدل ايضاً على اية تبعية قانونية لتلك القبائل[91].

اما العرض البريطاني، فقد اوجد ترابطاً بين المطالب الاقليمية السعودية وجهود شركة النفط العربية-الامريكية (ارامكو)، وهذا يدل على انها كانت تريد ان تبين ان مطالب الحكومة السعودية كانت تمثل مطامع هذه الشركة ودورها في حث السعودية على اثارة ادعاءاتها[92].

عبرت المذكرة البريطانية بالوقت نفسهِ عن وجهة نظرها في أن المطالب السعودية ليس لها مبرراً، وذلك لانها لاتشمل المناطق التابعة لـ(الخط الاحمر) الذي اقترحه فؤاد حمزة وزير الخارجية السعودي عام 1935، والمتاخم للمناطق الشرقية من المنطقة[93].

بودلت الاتهامات في اثناء الجلسات بين الطرفين السعودي والبريطاني، فلندن اخذت تتهم السعودية بالرشوة وتهريب الأسلحة، كما وان الرياض اتهمت بريطانيا بفرض الحصار على الأهالي في البريمي وتجويع سكان المنطقة[94]، وادعت السعودية بأن الوكيل السياسي البريطاني ستوبارت Stoobart قدم الى البريمي واجتمع مع الشيخ صقر بن سلطان للوقوف بوجه السعودية، واستمرت بريطانيا بتوجيه التهم الى المملكة العربية السعودية مدعية استمرارها بحملات التأثير على القبائل خلافا لاتفاقية التوقف وخروجا لشروط التحكيم[95].

وبناء على ذلك، اعلن المستشار القانوني البريطاني في 22 أيلول 1955 بأن المملكة العربية السعودية لم تحترم مقررات اتفاق التحكيم ومقررات نيس، وهي مازالت مستمرة في ارسال مبعوثيها محملين بالأموال لرشوة زعماء القبائل وإدخال الأسلحة وقوات الشرطة الى الواحة[96].

وبطبيعة الحال كان هذا الأمر إيذاناً ببدء العمليات العسكرية ضد الواحة، فقد نشطت الإدارة البريطانية لحسم الخلاف لصالحها، ولجأت إلى استخدام القوة خدمةٍ لمصالحها، وهدفاً لتدعيم مركزها في منطقة الخليج العربي نظراً للظروف المحيطة بها، وأعلنت في مذكرة أرسلتها الى السفارة البريطانية في جدة بتاريخ 27أيلول1955 ان الرجوع الى التحكيم في مثل تلك الظروف امر مستحيل[97].

ولذلك فان الحكومة البريطانية وجدت نفسها مضطرة لتنفيذ واجباتها كما تدعي لحفظ المصالح المشروعة لسلطان عمان ومسقط وحاكم ابو ظبي، كما وان قوات هذين الحاكمين تعاونهما قوات ساحل الصلح قد استأنفت استيلاءها على واحة البريمي والمناطق الواقعة الى الغرب منها، كما اوضحت المذكرة ان الحدود المتنازع عليها هو الخط المعروف بخط عام 1952، سوف يتم تعديلهُ للحصول على حدود اكثر ملائمة للمملكة العربية السعودية، والرجوع بها الى الحدود المعروفة بخط الرياض سابقاً[98].

وعلى اثر ذلك، وجهت الحكومة السعودية مذكرة لفتت فيها أنظار مجلس الأمن الدولي إلى ما قامت به بريطانيا يعد خرقاً حقيقياً للقانون الدولي،

سارعت الحكومة البريطانية أيضا إلى تقديم إيضاح إلى مجلس الأمن بتاريخ 2/تشرين الاول/1955 تبريراً لما قامت بفعلِه[99].

وعلى أية حال، تحركت قوات من ساحل عمان بأمر من السلطان سعيد بن تيمور، بعد ان أصدرت القوات البريطانية أوامرها إلى مجموعتين منها بالتوجه صوب الواحة لأحتلالها عسكرياً، أوكلت إلى المجموعة الأولى مهمة السيطرة على مخيم الشرطة السعودي[100].لأن القوة العسكرية الموجودة في المخيم هجمت على الحامية البريطانية في الواحة بقيادة الميجور سمث وقد كان هجومها مباغتاً، اما الجانب السعودي فقد ذكر أن المركز التابع لهُ كان يضم خمسة عشر جندياً، فقط أوكلت لهم مهمة حفظ الأمن، هجمت القوات البريطانية بمساعدة قوات ساحل عمان على المخيم من ثلاث اتجاهات ولم تسجل اي مقاومة تذكر، كما اسر قائد الفرقة ابن نامي مع افراد حاميتهِ، ونقلوا الى دبي ثم الى بارجة حربية بريطانية[101].أما المجموعة الثانية من قوات عمان، فقد هجمت على قرية حماسا، إلا أنها لاقت مقاومة عنيفة من قبل هذه القرية وشيخهم صقر بن سلطان واشتبكوا بقتال عنيف معهم[102].استخدمت فيه القوات المهاجمة أسلحة مختلفة وعلى أثرها استسلمت قوات القبائل في حماسة، تشير التقارير البريطانية الى ان الخسائر بين قوات حماسة، بلغت ألف رجلا، فضلاً عن الخسائر المادية في البيوت والمزروعات، ولم تشر إلى إي إصابات وقعت في صفوفها، وقد أعلنت السعودية أن خسائر القوات المهاجمة من رجال قوات ساحل عمان بلغت أكثر من ثمانين رجلاً[103].

وذكروا أيضاً بان القوات المهاجمة قامت بعمليات نهب وسلب طالت الوحدات الطبية والمستشفيات في حماسا، وقامت بإطلاق الرصاص على أهالي المدينة العزل ومارست شتى أنواع الإرهاب ضد الأهالي الثائرين[104].

اما الجانب البريطاني، فقد ذكر أنه خلال عمليات الهجوم تم العثور على مبالغ كبيرة من الأموال في مركز الشرطة وبعض الحاميات التابعة للجانب السعودي، أعيدت إلى الحكومة السعودية بعد أن لوحظ أن هذِه المبالغ كانت مخصصة لإغراض غير شرعية الهدف منها تقديم الرشوة الى شيوخ القبائل من اجل ضمان ولائهم للجانب السعودي[105].

وفي 21 تشرين الأول 1955 أعلن انطوني ايدن رئيس الوزراء البريطاني امام مجلس العموم ان قوات شاطئ الهدنة قوات سلطان عمان وحاكم ابو ظبي اضطرت الى احتلال واحة البريمي، والسبب في ذلك أخفاق مفاوضات التحكيم مما اضطرهم إلى اللجوء إلى القوة[106].

اما الجانب السعودي، فقد اعرب في مذكرة قدمتها وزارة الخارجية السعودية في 28 تشرين الاول 1955 الى السفارة البريطانية في جدة عن احتجاجها الشديد على احتلال الواحة من القوات البريطانية، معداً هذا الامر عملاً عدوانياً يهدد السلام وينافي ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث على حل المشاكل مع الاعضاء بالطرق الدبلوماسية، وأكدت الحكومة السعودية من جانبها، بأنها سوف تتخذ كل التدابير اللأزمة للحفاظ على حقوقها ومصالحها وبجميع الوسائل التي بحوزتها، وانها لاتعترف بالوضع الحاضر في البريمي، ولن تتخلى عن حقوقها التي ورثها الملك سعود عن آبائِه وأجدادِه[107].

وقد جاء الرأي العام العالمي مستنكراً ورافضاً لوسائل العنف التي استخدمتها بريطانيا ضد الشعب العربي، عاداً هذا العمل نقضاً لاتفاقية التحكيم، وخرقاً لمعاهدات الصداقة القائمة بين البلدين، وانتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وتهديداً مباشراً للأمن والسلام[108].

الخاتمـــة:

خلق التنافس الدولي ازمة حدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية، وذلك لان طموحات الشركات النفطية البريطانية والامريكية سببت نزاعات على الاراضي النفطية وعلى الحدود بين البلدين، لان اغلب المناطق لم تعين حدودها، لذلك اصبح من الضروري تحديد حدود مناطق الامتيازات النفطية، وقد لجأ الطرفان الى التحكيم الدولي لحل تلك الخلافات، الامر الذي ادى الى تأزم الموقف بسبب تجاوزات كل من بريطانيا ممثلة عن عمان والمملكة العربية السعودية لتنفيذ مطالبهما، مما سبب تصلب موقف الطرفين ازاء المساعي الدبلوماسية ومحاولة حل النزاعات بالطرق السلمية، وانتهت مرحلة المفاوضات الدبلوماسية معلنة بداية مرحلة جديدة كان استخدام القوة فيها هو الاساس، لان بريطانيا حسمت موضوع النزاع الحدودي حول البريمي لصالح عمان باستخدام القوة والاستيلاء على المنطقة عام 1955، ترتب على ذلك الامر نتائج خطيرة ابرزها، قطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، وفي المقابل زاد النفوذ الامريكي فيها، وايضا قسمت الواحة بين سلطان عمان سعيد بن تيمور، وشخبوط بن سلطان شيخ ابو ظبي.

الهوامش:

(1) محمد فارس الفارس، الاوضاع الاقتصادية في امارات الساحل ودول ودول الامارات العربية المتحدة 1862- 1965، ط1، دبي، مركز، الامارات العربية والبحوث، 2000، ص225.

(2) محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، اسبابها النفسية واثارها السلبية، ط1، القاهرة، اطلس للتوزيع والنشر، ص22.

(3) يضم فريق شركة نفط العراق اربع شركات منتجة هي (العراق، البصرة، الموصل) وتعمل جميعها في العراق، اما الرابعة فهي شركة نفط قطر، ويتبع هذه الشركة ثلاث شركات للتنقيب وهي شركة امتياز النفط المحدودة وشركة تطوير نفط الساحل المتصالح، وشركة تطوير نفط عمان وتستأثر بامتياز التنقيب في مسقط وعمان ماعدا ظفار،ينظر: جزيرة العرب، ط1، بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1960، ص281.

(4) محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص229.

(1) The Aramco Report on AL-Hasa and Oman 1950-1955, Oman and The Southern culf , VoL4, Arshive Editions, 1990, P.140.

(6) حماسا، وصعرا، تقع حماسا غرب بلدة البريمي وكانت ذات منزلة خاصة بكونها مقراً لطائفة صغيرة ذات نفوذ من مهاجري نجد، ويعد رجال هذه الطائفة انفسهم محتفظين بالجنسية السعودية، اما صعرا، فهي تقع شرقي قرية البريمي وهي خاضعة لصقر بن سلطان، وسكانها هم في الغالب من آل بوخريبان من تميم ويوجد فيها عناصر من آل بو شامس من النعيم وآل بوفلاح من بني ياس، ينظر: جورج رنس، عمان والساحل الجنوبي من الخليج الفارسي، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، دت، ص210.

(7) تذكر بعض المصادر ان عدد القرى التابعة لحاكم ابو ظبي هي 6 قرى، حيث اهملت قرى المسعودي والجاهلي ومزيجب تلك القرى تابعة لحاكم ابو ظبي، كما ان قريتي حماسة وصعرا أصبحت ضمن ولاية البريمي التابعة لسلطان عمان، ينظر: محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص233.

(8) شركة الزيت العربية-الامريكية، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، ط1، القاهرة، مطبعة مصر، 1952، ص199.

(9) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وابو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ج1، دم، 1955، ص30.

(10) محمود بهجت سنان ، ابو ظبي واتحاد الامارات العربية ومشكلة البريمي، ط1 ، بغداد، دار البصيري، 1980، ص188.

(11) المصدر نفسه، ص189-190.

(12) الظواهر: تتكون هذه القبيلة من مجموع بطون قبائل البريمي التي استقرت وتحالفت معا بسبب تجاورها واطلق اسمها نسبة الى ارض الظاهرة في عمان مقر تمركز السكان ، واهم بطونها آل علي بن سعيد، العنان، آل هلال، الدرامكة، آل حمود، العرار، المطاريش، ينظر: خليل حمود الجابري، الأوضاع السياسية والأجتماعية والأقتصادية في ابو ظبي 1945-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ابن رشد ، جامعة بغداد، 2008، ص208.

(2) The Aramco Reports H.O.1950-1955, Op.Cit,P.P,148.

(3) Ibid , P.P,149-150.

(15) كيلي جون بي ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية،ترجمة محمد امين عبد الله، ط1، الكويت، مكتبة الامل، 1975، ص71.

(5) The Aramco Reports H.O.1950-1955, Op.Cit, P.151.

(17) جورج رنس، المصدر السابق، ص214-215.

(18) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص193.

(19) عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية، ظ1، الكويت، دت، ص354.

(20) المصدر نفسه، ص356.

(5) The Aramco Reports H.O.1950-1955, Op.Cit, P.153.

(22) والتي تمثلت في نزاعات أفراد الأسرة الحاكمة واندلاع الحروب الاهلية بين الهناوية والأباضية والغافرية السنية، ينظر: جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عمان وشرق افريقيا1741-1861ط1،مصر،مكتبة القاهرة، دت، ص70.

(23) عبد المنعم عبد الوهاب، المصدر السابق، ص358.

(24) امين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، التسويات العادلة،ط1، القاهرة، دار الفكر العربي،1991، ص53.

(2) Donald. Hawley, Trancial state, London,1969, P.189.

(26) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971ط1،الكويت، مكتبة القاهرة، دت، ص243.

(27) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص211.

(28) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971،ص244.

(6) Kelly, Aprevalence of Furies: Tribs, Politics and Religion in Oman and truical oman, London, 1972, P.126.

(1) Kelly, Aprevalence of Furies: Tribs, Politics and Religion in Oman and truical oman, London, 1972, P.P.127-128.

(31) تركي بن عطيشان، وهو ابن عبد الله بن تركي من كبار اهل بريدة من رجال العقيلات الذين كان لهم دوراً مهم في المملكة العربية السعودية، وكان هذا القائد محط انظار العالم بين عامي 1952-1954، نظرا لدخوله احد اقطاب القوى الدولية في صراع منطقة البريمي، ينظر:شبكة المعلومات الدولية الانترنت: www.aivgadh.com

(32) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص419-420.

(33) المصدر نفسه ، ص221-222.

(34) كيلي جون بي ، شبه الجزيرة العربية والغرب، ج1 ،جامعة بغداد،مركز البحوث والمعلومات، قسم الترجمة، العدد18، 1989،ص139.

(35) كيلي جون بي ، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص258؛
Celment.F.A, Oman, The Reborn Land, Longman, London, 1983, P.53.

(36) محمد فارس الفارس، المصدر السابق، ص232.

(37) رسول عبد الوهاب العسكر، على هامش الخلاف السعودي-البريطاني، ط1،الكويت، مطبعة الراعي، 1953، ص16-17.

(38) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971، ص247.

(39) انطوني ايدن 1897-1977، سياسي بريطاني انتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني عام 1923 وعين وزيراً للخارجية منذ عام 1935، ومن ثم رئيساً للوزراء عام 1955، نجح في اقناع روسيا والولايات المتحدة للقتال مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية من اجل تخفيف وطأة الهجمات الجوية الألمانية على بريطانيا، وكان المحرك الاكبر لتحالف بريطانيا وفرنسا واسرائيل في عدوان مصر عام 1956 استقال من منصبه عام 1961، وتوفى عام 1977، محمد شفيق غربال واخرون، الموسوعة العربية الميسرة،ج2،ط2،القاهرة،دار الجليل،2001، ص395.

(40) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج2، من جلالة الملك عبد العزيز المعظم الى السفارة السعودية في لندن 29 ذي الحجة 1371، الملحق رقم 70، ص159.

(41) المصدر نفسه ، من وزير الخارجية البريطاني الى جلالة الملك عبد العزيز المعظم في 19 محرم 1372، ملحق رقم 71، ص160.

(42) المصدر نفسه، ملحق 72، ص161-173.

(43) ريموند هير، وهو احد الموظفين في الخدمات الميدانية للولايات المتحدة رفع إلى رتبة السفارة وقد عين سفيراً للولايات المتحدة في جدة، ثم أرسل كمبعوث إلى مصر في أزمة السويس عام 1956، وقد أرسل أيضاً إلى بيروت وطهران ولندن ليمثل بلادِه كمبعوث سياسي، ينظر: الموقع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : www.wrmea.com

(44) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص215؛ وثائق حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ملحق رقم 73، ص162-166.

(45) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971، ص246.

(2) Donald . Hawley, Op.Cit, P.189.

(47) امير علي حسين، الخلاف الحدودي حول واحة البريمي بين السعودية وعمان وابو ظبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001، ص78.

(48) محمود بهجت سنان، المصدر السابق ، ص216-217؛ ينظر:وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق،ج2، الملحق 76، ص170-172.

(1) Donald.Hawley. Op.Cit, P.190.

(50) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق،ج2 ،ملحق رقم 78، ص175.

(51) لقد ظهرت فكرة التحكيم في باديء الامر في محادثات اجريت بين سكرتير السفارة البريطانية في الولايات المتحدة الامريكية، وبين مسؤولين امريكان حول الخلافات التي نشبت بين المملكة العربية السعودية ومشيخات الساحل العماني، وفي تشرين الاول 1952 اقترح سكرتير السفارة البريطانية، ونظراً لعمق الصداقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ان تقوم بأقتراح مسألة التحكيم عليها، ومن هنا فأن الولايات المتحدة قامت بدور مهم وفعال في سبيل حل الخلافات السعودية مع بريطانيا، ينظر:
U.s. Presidential Papers Soncerniny Sauadi Arabia 1941-1962, University Publications of America, 1997, P.230.

(52) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج2، ملحق رقم 78، ص178.

(53) جريدة الاتحاد العراقية، العدد 1372، 19 اذار 1953.

(54) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج2، ملحق رقم 84، ص195.
(55) كيلي جون بي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص141.
(56) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج2، ملحق رقم 82، ص189؛ جريدة صدى الاتحاد العراقية، العدد 1085، الثلاثاء، 10 اذار 1953.
(4) U.S. Records of Saudi Affairs 1945-1959, Internal and Foreicn 1955-1959, VoL5, Archive Edttion, 1997, P.26.
(58) تضمنت الفقرة (و) من المادة الثالثة بذل جميع الاطراف كل جهد ممكن لتفادي خرق نص الاتفاق، على انه اذا وقع اية حادث يتم التشاور بين الحكومتين بقصد تأمين تنفيذ الاتفاق، ينظر: وثائق عرضة حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج1، ص1720.
(59) المصدر نفسه، ج2، ملحق رقم 82، ص188.
(60) د.ك.و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في جدة، رقم الملف 311/2640، النزاع السعودي-البريطاني حول منطقة البريمي في 1953/4/18، و80، ص153.
(61) المصدر نفسه، و81، ص159.
(62) د.ك.و، بغداد، ، ملفات البلاط الملكي،تقارير المفوضية العراقية في جدة النزاع السعودي-البريطاني حول منطقة البريمي في 1953/4/18، رقم الملف 311/2640، و81، ص160.
(63) المصدر نفسه ، رقم الملف 311/2643، 1955/11/20، و12، ص14.
(64) سلوين لويد (1904-1978): كان وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، وقبل ذلك كان وزير تموين برتبة عقيد ونائب رئيس الأركان العامة للجيش البريطاني، تولى منصب وزارة الخارجية من عام 1950-1960، ينظر: الموقع على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : Wikipedia.mobi\en\selwyh.
(65) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2640، و87، ص189.
(66) كانت هذه المنطقة مقر تركي بن عطيشان وقد قامت القوات البريطانية بمحاصرتها لمنع الرجال القبليين من زيارته وضمان عدم اعتداء القوات السعودية على المنطقة، ينظر: كيلي جون بي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص263.
(67) امير علي حسين، المصدر السابق، ص86.
(68) كيلي جون بي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، ص264.
(69) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج2 ،ملحق رقم 86، ص232.
(5) U.S.Presidential,Papers C.S.A1941-1962, Op.Cit, P.235.
(71) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،رقم الملف 311/2640،و89، ص163.
(72) وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج1، ص413.
(73) المصدر نفسه، ج1، ص435.
(74) المصدر نفسه، ج1، ص436-437.
(75) امين الساعاتي، المصدر السابق، ص90.
(76) نص اتفاقية التحكيم للنزاع على منطقة البريمي، المجلة المصرية للقانون الدولي، ج10، القاهرة، مطابع البصير، 1954، ص134.
(77) امين ساعاتي، المصدر السابق، ص91.

(78) نص اتفاقية التحكيم للنزاع على منطقة البريمي، المصدر السابق، ص140-141.
(79) محمود بهجت سنان، المصدر السابق ، ص225.
(80) نص اتفاقية التحكيم للنزاع على منطقة البريمي،المصدر السابق، ص142.
(81) امين ساعاتي، المصدر السابق، ص92.
(82) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2640، و52، ص89.
(83) عبد الرحمن عزام، ولد في 8 مارس 1892 بمحافظة الجيزة في مصر، وهو من أسرة عربية تنتمي اصولها الى جزيرة العرب، كان والده الشيخ حسن بن عزان من أعيان الجيزة، مارس النشاط السياسي وترأس جمعية مصرية اسسها الطلبة المصريون وأصبح عضو بجمعية شورى القوانين ثم سافر الى تركيا وعمل مراسلاً صحفياً وشارك في حرب البلقان مع الدولة العثمانية، واصبح امينا عاما للجامعة العربية، مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج1،بيروت، 2009، ص286.
(84) امين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، دت، ص157.
(85) لقد احتوى الجزء الاول على عرض تاريخي للمناطق المتنازع عليها، والجزء الثاني احتوى على الخرائط والملاحق الخاصة بالمنطقة، اما الجزء الثالث فقد تضمن وثائق الزكاة التي كانت تدفعها القبائل في تلك المنطقة للدولة السعودية، ينظر: وثائق عرض حكومة المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ج1، ص2-3.
(86) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971، ص253.
(87) قيس عدنان الفهداوي، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا المشرق العربي 1953-1964، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، جامعة الانبار، 2005، ص95.
(88) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971، ص254.
(89) تحمل عنوان (Arbitvation concerning Buraimi and the Common Fovntiers Between Abudhabi and Sudia Arabia and Oman) ينظر: المصدر نفسه، ص253.
(90) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971،، ص254.
(91) صلاح العقاد، "استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واقعة البريمي"، مجلة دراسات الخليج العربي، الكويت، العدد43، تموز 1985، ص149.
(92) جمال زكريا قاسم،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971، ص254.
(2) Records of Saudi Arapia primary Documents 1902-1960, 1946-1953, VoL8, Arshive Epitions, 1992, P.457.
(3) Donald Howley, Op.Cit, P.192.
(4) U.S Records of Saudi Affairs1945-1959, Op.Cit, VoL5, P.26-27.
(96) محمود بهجت سنان، المصدر السابق، ص228؛ جان جاك بيربي، الخليج العربي، تعريب هاجر وسعيد العز، ط1،بيروت،منشورات المكتب التجاري، 1959،ص156.
(97) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2634، و12، ص16.
(98) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملف ،و12، ص15.
(99) المصدر نفسه، و13، و16.
(100) امير علي حسين، المصدر السابق، ص101.

(101) روبرت جبران لاندن، عمان منذ عام 1856 مسيرا ومصيرا، ترجمة احمد امين، ط1، عمان، 1970، ص371.
(102) دك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2634، و36، ص67.
(103) امير علي حسين، المصدر السابق، ص102.
(104) دك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/2634، و58، ص105.
(105) كيلي.جون.بي، شبه الجزيرة العربية والغرب، ص143.
(106) محمود بهجت سنان، ابو ظبي واتحاد الامارات ، ص228.
(107) دك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/2634، و58، ص104.
(108) محمود علي الداود، احاديث عن الخليج العربي،ط1، بغداد، مديرية الفنون والثقافة الشعبية، 1962، ص54.

المصادر والمراجع

أولا: الوثائق غير المنشورة

- **الوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد.**
- **ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في جدة.**

ت	رقم الملف	رقم الوثيقة	تاريخها
1	311/2640	52 ، 80، 81، 87، 89	1953/4/18
2	311/2634	12	1955/11/20

ثانيا: الوثائق العربية المنشورة

1. عرض المملكة العربية السعودية: التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بين مسقط وابو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ج1، ج2، دم، 1955.

ثالثا: الوثائق الانكليزية المنشورة.

1. The Aramco Report on AL-Hasa and Oman 1950-1955, Oman and The Southern culf , VOL4 Arshive Editions, 1990.
2. Records of Saudi Arapia primary Documents 1902-1960, VO8, 1946-1953, Arshive Epitions, 1992.
3. U.S.Presidential papers concerniny saudi Arabia 1941-1962, university publications of America, 1997.
4. U.S. Records of Saudi Affairs 1945-1959, VOL5, internal and foreicn 1955-1959 Archive Edttion, 1997.

رابعا: الرسائل الجامعية غير المنشورة

1. أمير علي حسين، الخلاف الحدودي حول واحة البريمي بين السعودية وعمان وابو ظبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2001.

2. خليل حمود الجابري، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ابو ظبي 1945-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ابن رشد، جامعة بغداد، 2008.
3. قيس عدنان الفهداوي، موقف المملكة العربية السعودية من قضايا المشرق العربي 1953-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، 2005.

خامسا: الكتب العربية والمعربة

1. أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، التسويات العادلة،ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1991.
2. أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، دت.
3. جان جاك بيربي، جزيرة العرب، ط1،بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1960.
4. الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد العز، ط1، بيروت، منشورات المكتب التجاري، 1959.
5. جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عمان وشرق افريقيا 1741-1861،ط1 ، مصر، مكتبة القاهرة، دت.
6. تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945-1971،ط1، الكويت، معهد البحوث والدراسات العربية، 1974.
7. جورج رنس،عمان والساحل الجنوبي من الخليج الفارسي، ط1، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، دت.
8. رسول عبد الوهاب العسكر، على هامش الخلاف السعودي-البريطاني، ط1، الكويت، مطبعة الراعي، 1935.
9. روبرت جبران لاندن، عمان منذ عام 1856 مسيراً ومصيراً، ترجمة احمد امين،ط1 ، عمان، 1970.
10. شركة الزيت العربية-الامريكية، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، ط1، القاهرة، مطبعة مصر، 1952.
11. صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، ط1، القاهرة، مطبعة الانجلو-المصرية، 1965.
12. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية، ط1، القاهرة، دت.
13. كيلي، جون، بي، بريطانيا والخليج العربي 1795-1880، ج1،ط1، ترجمة امين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة الثقافة والتراث القومي، 1979.
14. الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ترجمة محمد امين عبد الله، ط1، الكويت، مكتبة الامل، 1975.
15. شبه الجزيرة العربية والخليج بي والغرب، ج1، جامعة بغداد، مركز البحوث والمعلومات، قسم الترجمة، العدد18، 1989.
16. محمد بركات، مشكلات الحدود العربية، أسبابها النفسية وآثارها السلبية، ط1، القاهرة، أطلس للنشر والتوزيع، 2005.

17. محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في امارات الساحل ودول الأمارات العربية المتحدة 1862-1965،ط1، دبي، مركز الامارات العربية والبحوث، 2000.
18. محمود بهجت سنان، ابو ظبي واتحاد الأمارات العربية ومشكلة البريمي، ط1 ، بغداد، دار البصيري، 1980.

سادسا: الكتب باللغة الانكليزية

1. -Celment.F.A, Oman, The Reborn Land, Longman, London, 1983.
2. -Donald Hawely Trancial State, London, 1969.
3. -Kelly, Aprevalence of furies: trbs, Politics and Religion in oman and truical oman, London, 1972.

سابعا: البحوث والدراسات العربية والمعربة

1. صلاح العقاد، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحة البريمي، مجلة دراسات الخليج العربي، الكويت، العدد43، تموز 1985.

ثامناً: الموسوعات والمعاجم

1. محمد شفيق غربال واخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ج1، ج3، ج5،ط2، القاهرة، دار الجليل، 2001.
2. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج2، ج3، ج13،ط3، بيروت، 2009.

تاسعا: الصحف (الجرائد)

1. صحيفة الاتحاد العراقية/ بغداد/1953.
2. صحيفة صدى الاتحاد العراقية/ بغداد/ 1953.

عاشراً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) .

1. **www.alvigadh.com.**
2. **www.wrmeatem.com**.

Abstract:

The international competition has created boarder cerise between Oman and Arab Saudi Kingdom , due to the oil British and American companies ambitions , caused struggles on oil land and on the boarders between the countries . Because of the most areas not specified its boarders , so that it is possible to specify these boarders of the oil privileges , the two parties related to international arbitration for solve these problems . which led to aggravate the situation because of the British breaches represented Oman and Saudi Arabia Kingdom for implement its requests . which led to aggravate the situation of two parties due to the diplomatic initiatives announcing beginning of new stage where using power , because of British solved the struggle case on the boarders concerning to Barima for benefit of Oman by using power and occupied the area in 1955 , which led to serious results , the most of them is to boycott the diplomatic relationships between British and Saudi Arabia Kingdom , whereas increased the UAS powers there , also the Oasis has divided between Oman Sultan Saaed Bin Taimor and Shakhbut Bin Sultan sheik of Abu Dhabi